

Distr.
GENERAL

ICCD/COP(6)/CST/7
4 July 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة السادسة

هافانا، ٢٦-٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

تقييم تردي الأراضي الجافة وتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية

مذكرة من الأمانة*

موجز

يهدف مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة إلى توفير أحدث المعلومات بشأن الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية لتردي الأراضي الجافة بما في ذلك الجمع بين المعارف التقليدية والعلوم الحديثة، للاسترشاد بها في إجراء تقييم متكامل والتخطيط والإدارة المشتركين بين القطاعات لموارد الأراضي الجافة.

ويهدف هذا المشروع أساساً إلى استحداث أدوات وأساليب ترمي إلى تقييم وتحديد طبيعة ومدى وحدة تردي الأراضي وآثاره في النظم البيئية ومستجمعات المياه وأحواض الأنهار، وخزن الكربون والتنوع البيولوجي في الأراضي الجافة ضمن نطاقات مختلفة من حيث المكان والزمان. كما ينطوي المشروع على بناء قدرات التقييم الوطنية والإقليمية والعالمية للتمكن من تصميم وتخطيط التدخلات الهادفة إلى التخفيف من تردي الأراضي وإرساء ممارسات مستدامة لاستغلال الأراضي وإدارتها.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة لإدراج نتائج النظر في التقارير المقدمة إلى الأمانة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

وسيساعد مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية على وضع قاعدة معارف لتحسين القرارات وعلى بناء القدرات على تحليل هذه المعلومات وتوفيرها. وتعرض هذه الوثيقة النهج المفاهيمي والمنهجي الذي سيتبعه المشروع بهدف تقييم الخيارات التي يمكن أن تحسن من إسهام النظم الإيكولوجية في رفاهية الإنسان. وينبغي أن يتيح هذا النهج ذاته قاعدة ملائمة للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإدماج اعتبارات النظم الإيكولوجية وخدماتها في تخطيطها وإجراءاتها.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	٢ - ١ معلومات أساسية.....
٤	٢٠ - ٣ تقرير عن التقدم المحرز في تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية.....
٤	ألف - عرض عام وتقرير التقدم المحرز في تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية.....
٩	١٢ - ٣ الاستجابة لاحتياجات اتفاقية مكافحة التصحر في إطار مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية.....
١١	٢٠ - ١٩ التعاون مع اتفاقية مكافحة التصحر مستقبلاً.....
١٢	٥١ - ٢١ تقرير عن التقدم المحرز في مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة.....
١٢	٣٢ - ٢١ معلومات أساسية.....
١٥	٤٦ - ٣٣ النتائج الرئيسية لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة.....
١٩	٥١ - ٤٧ مشاركة البلدان في مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة.....
٢٠	٥٥ - ٥٢ الاستنتاجات والتوصيات.....

أولاً - معلومات أساسية

١ - لاحظ مؤتمر الأطراف مع التقدير في دورته الخامسة، في المقرر ١٩/م أ-٥، العمل المضطلع به في إطار مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية وتقييم تردي الأراضي الجافة . وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أن تواصل عن كثب متابعة أنشطة المبادرتين وأن تيسر مشاركة الأطراف، بحيث تؤخذ شواغل الأطراف الحسبان في هذين التقييمين. وطلب مؤتمر الأطراف أيضاً إلى الأمانة أن تقدم إلى لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها المقبلة تقريراً عن التقدم المحرز في هاتين المبادرتين.

٢ - ودعت الأمانة مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وهي الوكالة المنفذة لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة، إلى إعداد تقارير بشأن التقدم المحرز في هاتين المبادرتين. وتلخص هذه الوثيقة المعلومات الواردة في التقارير. وترد التقارير الكاملة على موقع اتفاقية مكافحة التصحر على الشبكة العالمية: <http://www.unccd.int/cop/cop6/CSTsubmissions.php>.

ثانياً - تقرير عن التقدم المحرز في تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية

ألف - عرض عام وتقرير عن التقدم المحرز في تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية

٣ - إن تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، الذي استُهل في حزيران/يونيه ٢٠٠١، هو تقييم متكامل، الغرض منه هو تلبية بعض احتياجات التقييم لاتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة، وغيرها من المستخدمين بما في ذلك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والشعوب الأصلية. وقد دعت هذه الاتفاقيات الأربع المشروع إلى تقديم مساهمة في التقييم لهيئاتها العملية والفنية. كما طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة للاتفاقية إعداد تقارير عن استنتاجات مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية وتقديمها إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

٤ - ويهدف المشروع إلى المساعدة على تلبية احتياجات صانعي القرار للمعلومات العلمية التي يستعرضها الأنداد والتي تتصل بالسياسات بشأن المسائل التي يواجهونها في مجال النظم الإيكولوجية ورفاهية الإنسان. سيتولى المشروع أيضاً بناء القدرات البشرية والمؤسسية بهدف توفير تلك المعلومات. وإذا نجح هذا المشروع فستكرر عملية مماثلة له على فترات منتظمة (يمكن أن تكون خمسة أو عشرة أعوام).

٥- ويُضطلع بمشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية على مستويات عديدة. وهو يتألف من تقييم عالمي فضلاً عن سلسلة من التقييمات المترابطة إقليمية ووطنياً ومحلياً. ويجري التقييم عن طريق أربعة أفرقة خبراء عاملة، يعد كل منها تقريراً نهائياً بحلول بداية عام ٢٠٠٥.

(أ) سيقدم الفريق العامل دون العالمي منهجية لإجراء عمليات تقييم متعددة المستويات، ويلخص الاستنتاجات المستخلصة من كل من التقييمات المحلية والوطنية والإقليمية ذات الصلة بتقييم النظم الإيكولوجية في الألفية. وستفي العناصر دون العالمية من المشروع مباشرة باحتياجات صانعي القرار على تلك المستويات. وإضافة إلى ذلك، فإن العناصر دون العالمية للمشروع ستعزز الاستنتاجات العالمية بالاستناد إلى الواقع الملموس وتدعم الاستنتاجات المحلية بمنظورات وبيانات ونماذج عالمية. وقد أصبحت التقييمات المعتمدة في تسعة بلدان تشكل عناصر من المشروع. وفضلاً عن ذلك، اقترحت عدة تقييمات "مرشحة". ويمكن لأية تقييمات دون عالمية مقترحة تستوفي المعايير الأساسية التي استحدثتها المشروع (المتوفرة على موقع المشروع في الشبكة العالمية) والتي تهدف أساساً إلى تلبية احتياجات صانعي القرارات على مستوى إنجازها، أن تنضم إلى عملية المشروع وتستفيد من موارده التقنية؛

(ب) وسيتولى الفريق العامل المعني بالظروف والاتجاهات وصف كل خدمة من الخدمات الهامة للنظم الإيكولوجية. وسينظر في الظروف والتوزيع الجغرافي والاتجاهات فيما يتصل بعرض كل خدمة والطلب عليها ويبحث قدرة النظم الإيكولوجية على تقديم تلك الخدمات، وكذلك آثار تغيرات النظم الإيكولوجية في توفيرها. وسيقدم وصف لنطاق وظروف واتجاهات النظم الإيكولوجية، حالياً ضمن وحدات مرجعية مشتركة (مثل الغابات، والمياه العذبة، والمناطق الساحلية، والجبال، وما إليها)، وستبحث عملية المعاوضة بين توفير مختلف الخدمات وسيتناول بعض الفصول أيضاً مسائل مثل استخدام الأنواع للنظم الإيكولوجية المتعددة، والمناطق التي تشهد أمثلة عديدة عن التغير السريع، وعمليات تحويل الأراضي، والمناطق المحمية. ويهدف الفرع الأخير من التقرير إلى تقييم آثار تغير النظم الإيكولوجية في رفاه الإنسان، ويشمل مؤشرات في مجالات الصحة، والأمن البيئي، والأمن الثقافي، والأمن الاقتصادي، والإنصاف؛

(ج) وسيقيم الفريق العامل المعني بسيناريوهات النظم الإيكولوجية استنتاجات تحليلات السيناريو العالمي السابق بشأن السلع والخدمات ويضع مجموعة من السيناريوهات التي تقدم تقديرات كمية لآثار التغييرات المختلفة الممكنة للقوى المحركة الأساسية على القوى المباشرة وعلى سلع وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاهية الإنسان. وسيوضح العلاقة بين التغييرات العالمية في خدمات النظم الإيكولوجية على مختلف المستويات (من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي) والصلة بين خدمات النظم الإيكولوجية ورفاهية الإنسان؛

(د) وسيستهل الفريق العامل المعني بخيارات الاستجابة عمله بوضع وطئة لإطار العمل المفاهيمي ونماذج خيارات الاستجابة ضمن فئات اختصاصات تقليدية، والتحكم الاجتماعي، والقوى المحركة، والنطاقات. وسيجري تقييم لخيارات الاستجابة، ماضياً وحاضراً، ليتخذ أساساً لتقديم توصيات عملية وأدوات ومبادئ توجيهية لمختلف المستعملين من خلال تقييم لما هو متاح من المؤلفات والتقييمات دون العالمية للنظم الإيكولوجية في الألفية. وأخيراً، ستجري عملية توليف لـ "مكونات الاستجابات الناجحة"، استناداً إلى تقييم للسياسات والسيناريوهات المتوفرة.

٦- ويمكن الحصول على عرض أكثر تفصيلاً لتقارير التقييم الصادرة عن الأفرقة العاملة من أمانة مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية (موقع الأمانة على الشبكة: <http://www.millenniumassessment.org>، عنوان البريد الإلكتروني: info@millenniumassessment.org). وإضافة إلى التقارير الكاملة عن عمليات التقييم، سيجري إعداد موجز لكل تقرير تقييمي يستخدمه المسؤولون عن رسم السياسات وسيجري إعداد تقرير توليفي يتناول الاحتياجات ذات الأولوية العالية كما حددها اتفاقية مكافحة التصحر.

٧- وسيستخدم مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية طائفة واسعة من البيانات والمعلومات، اعتماداً على استعراض الأنداد للاستنتاجات في الكتابات المنشورة ومجموعات البيانات العالمية. كما ستضمن العملية المعارف الأصلية والتقليدية، والبيانات الوطنية المتوفرة من طائفة واسعة من الوزارات، ومعلومات القطاع الخاص، وما إليها. ويسعى المشروع، بصفة خاصة، لإدراج المعلومات المستمدة من الاستراتيجيات وبرامج العمل الوطنية كما يسعى لتطوير منتجات وبناء قدرات يمكن أن تساعد مباشرة على تحسين الاستراتيجيات وبرامج العمل الوطنية.

٨- وقد تزامن يوم البيئة العالمي الذي احتفل به في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مع الذكرى الثانية لبدء تنفيذ مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية. وقد وصل التقييم إلى منتصف الطريق نحو نهاية العملية، ضمن الجدول الزمني والميزانية المحددين له، وسيصدر التقرير الأول عام ٢٠٠٣. وتعد الأفرقة العاملة الأربعة التابعة للمشروع مشاريع تقارير التقييم وتقوم بإعداد عمليات التقييم دون العالمية. وستكون مشاريع التقييم العالمي الأولى جاهزة للاستعراض في نهاية عام ٢٠٠٣ وبداية عام ٢٠٠٤. وبالتوازي مع ذلك، ينفذ مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية استراتيجية ترابط بهدف تيسير مشاركة الأطراف الفاعلة في العملية على الصعيدين الوطني والإقليمي، مستحدثاً استراتيجية بناء قدرات تمكنه من منهجة وتبادل الخبرات المكتسبة من خلال التقييم واستراتيجية اتصالات تكفل تعميماً واسعاً لاستنتاجاته. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ستصدر نشرية معنونة "النظم البيئية ورفاهية الإنسان: إطار للتقييم" (*Ecosystems and Human Well-being: A Framework for Assessment*). وسيصف هذا الكتاب النهج المفاهيمي لمشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية ويقدم توجيهاً هاماً للحكومات وغيرها من المستعملين بشأن طريقة إعداد تقييمات متكاملة للنظم البيئية. وسيخصص عام ٢٠٠٤ لعملية استعراض

مختلف مشاريع تقارير المشروع. وستشمل عملية الاستعراض جولتين اثنتين وتسعى للحصول على إسهام من الحكومات الوطنية، والخبراء والمستفيدين في القطاع الخاص والمجتمع المدني. وخلال عام ٢٠٠٤، سيواصل المشروع تعميق أنشطة الارتباط وبناء القدرات على مختلف المستويات بهدف مواصلة مشاركة الأطراف المؤثرة في العملية والاستفادة منها. وستصدر التقارير النهائية، التي ستولى نشرها دار آيلند بريس Island Press، خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥.

٩- ويتفاعل مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية مع عمليات تقييم بيئية وقطاعية أخرى بما فيها تلك التي يضطلع بها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتقييم تردي الأراضي الجافة، والتقييم العالمي للمياه الدولية، ومستقبل البيئة العالمية، وتقييم الموارد الحرجية، بهدف كفالة إسهام المشروع في الأنشطة التي بدأ تنفيذها بالفعل.

١٠- ومجلس مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية متعدد القطاعات ويمثل مجتمعات مختلفة لمستعملي النظم الإيكولوجية. ويمثل الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر ورئيس لجنة العلم والتكنولوجيا في مجلس المشروع. كما يتألف المجلس من ممثلين عن الاتفاقات الأخرى (اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة) وغيرها من المؤسسات الدولية الهامة.

١١- ونظراً إلى أن مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية هو عملية تحركها الاحتياجات، فقد قطع عدد من الخطوات بهدف جعل المستعملين المستهدفين يساهمون في تصميم المشروع عن طريق أشكال الحوار المباشر وغير المباشر:

(أ) نوقشت احتياجات الحصول على معلومات من المشروع في اجتماع مكتب لجنة العمل والتكنولوجيا (آب/أغسطس ٢٠٠١)، وخلال الدورة الخامسة للجنة العلم والتكنولوجيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، فضلاً عن الاجتماع العاشر لفريق الاستعراض العلمي والفني التابع لاتفاقية رامسار (حزيران/يونيه ٢٠٠١) والدورة السادسة (آذار/مارس ٢٠٠١) والسابعة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) والثامنة (آذار/مارس ٢٠٠٣) للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العملية والتقنية والتكنولوجيا التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ب) تشمل أنشطة التقييم دون العالمية الجارية حالياً لمشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية مساهمة واسعة من المستعملين في مرحلة التخطيط؛

(ج) نُظمت حلقات تدارس وجلسات إحاطة إعلامية للقطاع الخاص، بما في ذلك دورات نُظمت بالاشتراك مع المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، بهدف استكشاف السبل الممكنة لإسهام المشروع في تخطيط التنمية المستدامة ضمن الأعمال التجارية؛

(د) نُظمت سلسلة من الاجتماعات والمشاورات في جميع أصقاع العالم بهدف استكشاف احتياجات المستعملين ضمن المجتمع المدني ومنظمات السكان الأصليين؛

(هـ) أُتيح المشروع الأول للمخطط الشامل "لاحتياجات المستعملين" على موقع المشروع على الشبكة العالمية في آب/أغسطس ٢٠٠١. ويجري تحديث هذه الوثيقة باستمرار، وقد كُلفت الأفرقة العاملة بالاستجابة إلى أقصى حد خلال عملها لاحتياجات المستعملين المحددة.

١٢- وإضافة إلى ذلك، استحدث المشروع سلسلة من الآليات لتيسير مشاركة الأطراف الفاعلة في عملية التقييم. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في هذا الشأن على موقع المشروع على الشبكة العالمية على العنوان التالي (<http://www.millenniumassessment.org>):

(أ) منتديات المستعملين. يهيئ المشروع فرصاً للحوار، على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي، مع الأطراف العديدة المعنية المحددة باعتبارها جهات مستفيدة من التقييم؛

(ب) المنظمات العلمية وأكاديميات العلوم المنتسبة. طوّر المشروع آلية للتفاعل على نطاق أوسع مع المجتمع العلمي، ولا سيما مع المنظمات المسؤولة عن تعزيز أنشطة البحث أو الرصد أو التقييم العلمي أو التقني أو التكنولوجي أو ربط البحث أو التقييم العلمي باحتياجات صانعي القرارات؛

(ج) عمليات التقييم دون العالمية. ستستعرض على أساس متواصل الطلبات التي تقدم لجعل هذه العمليات عمليات تقييم منتسبة إلى مشروع التقييم؛

(د) الحصول على المعلومات. يمثل مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية عملية مفتوحة وشفافة. وسيتيح المشروع، كلما تطور، الحصول على المعلومات التي يولدها على نطاق واسع. ويتاح في الوقت الحاضر نظام دعم للبيانات والمعلومات بهدف تنظيم تيسير الحصول على تلك المعلومات مباشرة لفائدة المسؤولين عن عمليات التقييم وسيكون هذا النظام متوفراً قريباً لعامة الجمهور؛

(هـ) الرسالة الإخبارية. يمكن للمستعملين زيارة موقع المشروع على الشبكة العالمية بهدف الاشتراك في الرسالة الإخبارية الإلكترونية الفصلية على العنوان التالي (<http://www.millenniumassessment.org>) واتباع الوصلة بالرسالة الإخبارية.

باء- الاستجابة لاحتياجات اتفاقية مكافحة التصحر في إطار مشروع
تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية

١٣- ستتضمن جميع تقارير المشروع الأربعة معلومات تقييمية تتصل باحتياجات اتفاقية مكافحة التصحر. وستتضمن تقرير الظروف والاتجاهات وتقرير التقييم دون العالمي، بصفة خاصة، معلومات مفصلة عن نظم الأراضي الجافة. فضلاً عن ذلك، سيصدر المشروع تقريراً توليفياً أعد خصيصاً ليتناول احتياجات اتفاقية مكافحة التصحر.

١٤- الظروف والاتجاهات. سيركز تقرير مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، كما ذكر آنفاً، على الحالة الراهنة والاتجاهات التاريخية الملاحظة في العلاقة بين خدمات النظم الإيكولوجية ورفاهية الإنسان. وسينفذ ذلك حسب فئة الخدمات وفئة النظم.

١٥- وسيكون الفرع المخصص لنظم الأراضي الجافة وثيق الصلة بصفة خاصة بالاتفاقية. وعلى غرار النظم الأخرى، سيكون الهدف الأساسي للتقييم في إطار هذا الفرع هو تقييم ظروف تلك النظم الإيكولوجية، وأسباب التغيرات الطارئة عليها وتبعات تلك التغيرات بالنسبة إلى الأشخاص وغيرهم من الكائنات الحية على الأرض. وسيقيم ذلك بتقديم المعلومات الأساسية عن حالة النظم الإيكولوجية وقدرتها على توفير الخدمات. وسيتم تناول القضايا التالية تحديداً:

- الحالة المرجعية للنظام، والعمليات التي تعدل النظام، وما إذا كان من الممكن تدارك التغيرات المترتبة عن ذلك، وحالة المعارف بشأن النظم، وأوجه عدم التيقن القائمة؛
- آثار تغيرات النظم الإيكولوجية على السلع والخدمات التي توفرها (بما فيها الآثار الاقتصادية وغيرها من الآثار المتصلة بتدابير الرفاه)؛
- مدى تأثير التغيرات التاريخية الطارئة على النظم الإيكولوجية في القدرة البيولوجية الأساسية على توفير خدمات تلك النظم مستقبلاً.

١٦- عملية التقييم دون العالمية. تشتمل عدة عمليات من عمليات التقييم دون العالمية لمشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، مثلما ذكر آنفاً، مناطق أراضٍ جافة ومناطق تعاني من تردي الأراضي، بما في ذلك المناطق الواقعة في جنوبي أفريقيا، وغربي الصين، والهند وشيلي ومصر. وستكتسي نتائج تلك التقييمات والدروس المستفادة منها أهمية بالغة بالنسبة إلى اتفاقية مكافحة التصحر.

١٧- الفريق المشترك المعني بالأراضي الجافة. وفضلاً عن ذلك، وبالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة، شكّل مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية فريقاً مشتركاً لكفالة الاتساق والتركيز على احتياجات المستعملين بشأن مسائل تتعلق بنظم الأراضي الجافة المشتركة بين أفرقة عمل المشروع الأربعة. وسيجتمع ذلك الفريق المشترك المعني بالأراضي الجافة في طشقند، أوزبكستان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

١٨- وترد فيما يلي الخطوط العامة للتقرير التوليقي الخاص باتفاقية مكافحة التصحر بصيغته الحالية:

- ما هي الحالة الراهنة للمناطق التي تعاني من التصحر أو التي يهددها خطر التصحر وما هي الحالة الراهنة لرفاهية الإنسان المرتبطة بذلك؟
 - ما هو عدد الأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق؟ وما هو مدى تأثرهم؟
 - ما هي الأنماط التاريخية للتصحر؟ وكيف غير التصحر من قدرة النظم الإيكولوجية على الإسهام في رفاهية الإنسان؟
- ما هي العناصر التي تؤثر في التغيرات الملاحظة؟
 - ما هي المساهمة النسبية للتغيرات التي أحدثها الإنسان وتلك التي لم يحدثها الإنسان في عملية التصحر؟
- ما هي تكاليف التصحر الملاحظ ومنافعه ومخاطره وكيف أثرت تلك العوامل في مختلف شرائح المجتمع ومختلف المناطق؟
- ما هي التغيرات المستقبلية الممكنة في معدلات التصحر ومداه وفي عرض السلع والخدمات والطلب عليها في تلك المناطق، وما يترتب على ذلك من تغيرات في الصحة والعمالة والأمن وغيرها من عناصر الرفاهية؟
- ما هي أهم العوامل المحركة والعناصر التي تؤثر في التغيرات المستقبلية؟
- ما هي تكاليف، ومنافع ومخاطر التصحر الذي يمكن أن يتسبب فيه الإنسان في المستقبل ومدى تأثيرها في مختلف شرائح المجتمع ومختلف المناطق؟
- ماذا يمكننا أن نفعل تجاه ذلك؟ ما هي خيارات الاستجابة والعمليات التي يمكن النظر فيها لتحقيق أو تفادي سيناريوهات مستقبلية محددة؟

- ما هي آثار المفاضلة بين خيارات الاستجابة؟
- ما هو تأثير قصور النظم الاجتماعية والطبيعية في القرارات الإدارية؟
- ما هي أكثر الاستنتاجات قوة وأهم الشكوك التي تؤثر في تصميم الاستراتيجيات الرامية إلى التصدي للتصحر (بما فيها ما يترتب على ذلك من تغيرات في أحوال الصحة والعمالة والأمن) وغيرها من القرارات الإدارية وصياغة السياسات؟
- ما هي الأدوات والمنهجيات المستحدثة والمستخدمة في إطار مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية التي يمكنها أن تعزز القدرة على تقييم التصحر، وآثاره في رفاهية الإنسان، والآثار المترتبة على خيارات الاستجابة؟

جيم - التعاون مع اتفاقية مكافحة التصحر مستقبلاً

- ١٩- يكتسي التعاون مع اتفاقية مكافحة التصحر، ولا سيما مع لجنة العلم والتكنولوجيا، أهمية كبرى بالنسبة إلى مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية. وستقدم تقارير منتظمة عن المشروع، حسب الطلب، خلال الاجتماعات القادمة للجنة العلم والتكنولوجيا. ويرحب المشروع بفرصة إتاحة تلك التقارير لمؤتمر الأطراف. وستنظم أنشطة جانبية أو مناقشات أفرقة عاملة بغية إتاحة فرص لتقديم مدخلات مفصلة من جانب الأطراف.
- ٢٠- وعلى وجه أكثر تحديداً، هناك أربعة مجالات قد يرغب مؤتمر الأطراف في النظر فيها من أجل تعزيز التعاون والروابط بين المشروع واتفاقية مكافحة التصحر.

(أ) دعيت جميع الأطراف في الاتفاقية وأمانتها إلى تعيين خبراء للمشاركة بصفتهم مؤلفين ومستعرضين في أفرقة عمل المشروع. وسيجري في إطار المشروع اختيار خبراء ومستعرضين على أساس تلك الترشيحات خلال عام ٢٠٠٣. وسيعقد المؤلفون المشاريع خلال عام ٢٠٠٣، وسيقدم المستعرضون تعليقات استعراض الأنداد على المشاريع في عام ٢٠٠٤. وسيعكس تكوين فريق المستعرضين الحاجة إلى الحصول على طائفة من الآراء والخبرات، والتمثيل المتوازن بين الجنسين ومن الناحية الجغرافية، وبما يكفل كذلك التمثيل الملائم للخبراء من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وستخضع مشاريع تقارير المشروع لجولتين اثنتين من الاستعراض من جانب الحكومات والخبراء. وسيكون من المفيد جداً تقديم ترشيحات إضافية للخبراء، أو إبداء الرغبة في دعم تكاليف سفر ومشاركة الخبراء في عملية المشروع، من جانب الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر.

(ب) تبدي المؤسسات والبلدان اهتماماً كبيراً بالاضطلاع بعمليات تقييم "دون عالمية" على الصعيدين الوطني ودون الوطني، أو بربط العمليات القائمة بالمشروع. وتحتاج تلك المبادرات، لا سيما في البلدان النامية، إلى دعم مالي للإسهام في المشروع.

ثالثاً - تقرير عن التقدم المحرز في مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة

ألف - معلومات أساسية

٢١- يمول مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة من قبل مرفق البيئة العالمية، بالاشتراك مع البلدان الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والآلية العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرها من المنظمات الدولية. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذ المشروع وتستجيب للاحتياجات التي أعربت عنها البلدان الأطراف خلال الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف بهدف دعم الأنشطة في إطار الاتفاقية.

٢٢- ويهدف المشروع خلال المرحلة الأولى (٢٠٠٢-٢٠٠٤) إلى توفير معلومات مستوفاة بشأن الجوانب الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية لتردي الأراضي الجافة، بما في ذلك الجمع بين المعارف التقليدية والعلوم الحديثة، للاسترشاد بها في إجراء تقييم متكامل وتخطيط وإدارة مشتركين لموارد الأراضي الجافة.

٢٣- ويهدف المشروع أساساً إلى استحداث أدوات وطرائق للتقييم الكمي والنوعي لطبيعة ومدى وحدة تردي الأراضي وآثاره في النظم الإيكولوجية، ومستجمعات المياه وأحواض الأنهار، وخزن الكربون والتنوع البيولوجي في الأراضي الجافة ضمن نطاقات مختلفة من حيث المكان والزمان. وسيجري في إطار المشروع بناء قدرات التقييم على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي للتمكين من تصميم وتخطيط التدخلات الهادفة إلى التخفيف من حدة تردي الأراضي وإرساء ممارسات مستدامة لاستغلال الأراضي وإدارتها.

٢٤- ويجمع تقييم تردي الأراضي الجافة مكونات تحد عالمي، وذلك بتعبئة المعارف والخبرات الواسعة المتوفرة على الصعيد العالمي، وبوضع إطار جديد أكثر تفاعلاً وشمولاً لأساليب التقييم، وبناء قدرات ذلك الإطار واختباره في حالات واقعية. وحالما تحدد الأدوات والبيانات الرامية إلى استيعاب الأسباب الجذرية، والقوى المحركة ومسببات مشكلة تردي الأراضي، سيكون من الممكن تقييمها على الصعيد العالمي والوطني ودون الوطني، والتعرف على ما يلي:

- حالة تردي الأراضي الجافة واتجاهاتها، بما فيها التنوع البيولوجي،

• المناطق الحرجة، وهي المناطق التي تواجه أشد المعوقات للأراضي، والتردي الفعلي لتلك المناطق، والمناطق التي يتهددها تردي الأراضي أو الجفاف أو الفيضانات،

• المناطق الواعدة، وهي المناطق التي تسنى فيها التخفيف من حدة تردي الأراضي أو عكس اتجاهه من خلال الأخذ بسياسات وإجراءات مؤاتية، والمناطق ذات الأولوية التي يمكن فيها الحفاظ على الأراضي المهشة وإعادة تأهيلها بأقصى قدر من الفعالية من حيث التكاليف. وتساعد هذه المعلومات المجتمعات المحلية والحكومات على تصميم تدابير إصلاح فعالة وسياسات داعمة.

٢٥- وقد نُظمت حلقة تدارس فنية دولية بروما، إيطاليا، على هامش الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية حيث نوقشت التفاصيل التنفيذية، واختيار الأقطار الرائدة والاستراتيجية العامة للمشروع. ويمكن الاطلاع على وثائق وتفاصيل اجتماعات المشروع على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: <http://www.fao.org/ag/agl/agkl/lada/home.stm>.

٢٦- وصدر عدد من الوثائق المعنية بالقضايا الفنية والمنهجية على الصعيدين الوطني والدولي تناولت المناطق التي يشتد فيها تردي الأراضي الجافة. وأعدت ونوقشت مبادئ توجيهية منهجية دخلت مرحلة التنفيذ في الأرجنتين والسنغال والصين. وفي الوقت نفسه، يجري النظر في توسيع نطاق المشروع ليشمل إثيوبيا وتايلند وجنوب أفريقيا والمكسيك وناميبيا. وثمة سعي للحصول على موارد إضافية وتمويل مشترك من برنامج التعاون الفني التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بهدف تجهيز عدد من مشاريع المساعدة الفنية وبناء القدرات بغية تدريب المؤسسات الوطنية وجهات الوصل التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر في مجال تقييم تردي الأراضي ومكافحة التصحر.

٢٧- ويجري التحضير لجلسة إحاطة إعلامية لمرافق البيئة العالمية تغطي الفترة الكاملة للمشروع (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، بحيث يشمل المشروع أكبر عدد ممكن من البلدان ويهدف تطبيق منهجية تقييم تردي الأراضي عالمياً. وينظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرافق البيئة العالمية واتفاقية مكافحة التصحر إلى مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة باعتباره الجهة المكلفة بتطوير منهجية موحدة ترمي إلى تقييم تردي الأراضي الجافة والتي لها، بصفتها تلك، عدد من الشركاء في لجنة التوجيه الدولية التابعة لها. ويشمل هؤلاء الشركاء، إضافة للشركاء المشار إليهم آنفاً، منظمات غير حكومية (حركة رعاية الأرض في أستراليا)، ووكالات فنية مثل المركز الدولي للمراجع والمعلومات المتعلقة بالتربة، وهيئات دولية مثل المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة ونهجه

٢٨- بدأت مرحلة وضع منهجية مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة التي تستغرق مدة سنتين في عام ٢٠٠٢، وركزت على تقييم المنهجية وتطويرها واختبارها النموذجي، وبناء شبكة تعاون بين المؤسسات، وتحديد وتقييم موارد

البيانات ذات الشمولية العالمية والإقليمية وإعداد المشروع ككل. وتختبر أساليب جديدة ومتكاملة للتقييم في ثلاثة أقطار نموذجية وهي: الأرجنتين والسنغال والصين، عن طريق اتباع نهج ذي توجه قطري يقوم على المشاركة.

٢٩- وخلال فترة الأربع سنوات اللاحقة من مرحلة التنفيذ الكامل، سيطور المشروع قاعدة شاملة للمعارف، وشبكة نظم معلومات وسلسلة من أدوات ومنتجات التقييم (خرائط، قواعد بيانات، تحليل، وما إلى ذلك) على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وستساعد هذه القاعدة البلدان على بناء قدرات تقييم المعلومات وإدارتها على الصعيد الوطني فضلاً عن قدرات رصد وتقدير تقييم تردي الأراضي استناداً إلى التكنولوجيا الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار من بعد، ووضع نماذج العمليات والاستفادة من موارد شبكة الإنترنت، تطبق على بيانات جغرافية مرجعية بهدف رصد التغيرات والتحديث المتواصل للمعارف واستيعاب قضايا تردي الأراضي وإجراءات إصلاحها. كما سيُقدم تقييماً لأفضل الممارسات، وما يتصل بها من عمليات إدارة وصنع القرارات، للتحكم في تردي الأراضي الجافة ومنعه، إلى جانب تحديد تدابير علاجية فعّالة.

٣٠- ويتبع مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة نهجاً تشاركياً متكاملًا غير مركزي وذا توجه قطري، وقد استخدم الاستشعار من بعد على نطاق واسع، ووضع النماذج وغير ذلك من الوسائل الحديثة لتوليد البيانات وجمعها وتجهيزها، وتكنولوجيات الربط الشبكي والاتصالات بهدف تبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي. وحيث إن تردي الأراضي يشكل عملية دينامية وتفاعلية تتطور وتباین عبر الأزمنة والأمكنة، فإن تحليل الردود على أثرها سيشكل جانباً أساسياً من جوانب المشروع. ذلك أن بعض الأراضي المتردية تتسم بالاستقرار النسبي؛ في حين يتواصل تردي بعضها، وبعضها الآخر يمكن أن يكون في الواقع على طريق الانتعاش - وكثيراً ما يكون ذلك نتيجة اعتماد أساليب محددة لإدارة الأراضي. وبغية التحكم في تردي الأراضي؛ من الأهمية بمكان التعرف على تلك الاتجاهات وطريقة حدوثها وأسبابها، سواء كان ذلك بصورة طبيعية أو نتيجة تدخلات الإنسان، وبهدف فهم القوى المحركة المحددة.

٣١- ونظراً إلى أهمية القوى المحركة والتغيرات التي تحدث تحت سطح الأرض، فإنه لا يمكن لتقييم تردي التربة أن يقتصر على دراسة استقصائية واحدة لأشد آثاره الظاهرية حدة. بل ينبغي للتقييم أيضاً استشعار الآثار الأقل بروزاً وتوقع الآثار التي يصعب التنبؤ بها، وهي الآثار التي تحدث تحت سطح الأرض، والآثار في وظائف النظم الإيكولوجية وتبعاتها بعيداً عن المواقع المعنية. ويتطلب ذلك توفر مؤشرات علمية سليمة موثوقة، ونظم رصد وإنذار مبكر (استناداً إلى تقنيات الاستشعار من بعد وتكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية، لا سيما على مستويات دنيا) تكشف نوعية الموارد والعمليات الإيكولوجية، فضلاً عن التدخلات البشرية ذات الصلة - وهي عمليات صنع القرار التي تستند إليها نظم استغلال الأراضي وإدارتها.

٣٢- وتتيح الإنجازات الحديثة في العمليات القائمة على المشاركة في مجال تقييم الموارد والتخطيط لها وإدارتها فرصة لاستحداث منهجية أكثر موثوقية وابتكاراً لتقييم تردي التربة، بما في ذلك العناصر الطبيعية - الأحيائية والاقتصادية - الاجتماعية، وإتاحة الجمع بين المعارف المحلية والعلوم الحديثة. ويعتبر تقييم القوى المحركة الاقتصادية والاجتماعية، والخصائص والمؤشرات الثقافية المرتبطة بتردي التربة، عنصراً حاسماً إذا ما أُريد لعكس اتجاه تردي الأراضي أن يتكامل بالنجاح وأن توضع سيناريوهات عميقة الفائدة ترمي إلى التخفيف من حدة مخاطر التصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وذلك عن طريق النهوض بالاستغلال المستدام للأراضي.

باء - النتائج الرئيسية لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة

٣٣- ينبغي أن تشمل النتائج الرئيسية المحددة للمشروع ما يلي:

- إطار منهجي موحد لتقييم حالة تردي الأراضي، والمخاطر، والأسباب، تستخدمه وتطبقه المؤسسات الوطنية بصورة فعالة.
- خارطة مرجعية لتردي الأراضي الجافة على الصعيد دون الإقليمي، تستند إلى جمع وضم الخرائط وقواعد البيانات القائمة وإدماج بيانات ومعلومات جديدة عند الإمكان.
- تقييم عالمي للتردي الفعلي للأراضي الجافة ومخاطر ذلك.
- تقييم مفصل لتردي الأراضي على الصعيد الوطني، مع التركيز على المناطق التي تواجه أشد المخاطر (المناطق الحرجة) والمناطق التي تم فيها بنجاح عكس اتجاه تردي الأراضي (المناطق الواعدة)، على ألا يقتصر هذا التقييم على حالة الترددي فحسب بل يتناول أسبابها وآثارها، إلى جانب تحديد التدابير العلاجية.
- تحليل حالة المناطق التي يتهددها تردي الأراضي وآثارها في البيئة (النظم الإيكولوجية، وانبعاثات الكربون، والمياه الدولية، وما إليها) وفي سبل معيشة الإنسان (الأمن الغذائي، الفقر، حركات الهجرة، وما إليها).
- أفضل الممارسات للتحكم في تردي الأراضي الجافة ومنعه، على أن تؤخذ في الاعتبار المعارف الأصلية والتقليدية والمعلومات بشأن الممارسات الأصلية.

- إبلاغ وتبادل المعلومات بشأن تردي الأراضي، وتشجيع استخدام هذه المعلومات في عملية صنع القرارات من خلال توجيه السياسات العامة، وتدخلات مرفق البيئة العالمية، والإجراءات ذات الأولوية، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وأدوات الرصد، وما إليها.

أنشطة مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة وصندوق تطوير المشاريع (المجموعة باء)

٣٤- نُظِم أول اجتماع للجنة التوجيهية لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة وعقد في روما، بإيطاليا، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. واقترن الاجتماع بعملية استشارة للخبراء بشأن تقييم تردي الأراضي ومكافحته. وحضر الاجتماع أكثر من ٤٠ خبيراً، منهم ممثلون عن كبرى المنظمات الدولية. وفضلاً عن ذلك، حضر الاجتماع عدد من المنظمات غير الحكومية إلى جانب مؤسسات وبرامج البحوث. وعرض ممثلون وطنيون من البرازيل وتونس والسنغال والصين والهند برامج محددة بشأن تقييم تردي التربة ومكافحة التصحر في بلدانهم. وترد المداولات في التقرير العالمي لموارد التربة رقم ٩٧ الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢).

التقارير التمهيديّة لتقييم المنجزات

٣٥- أعد تقريران اثنان بشأن مصادر المعلومات لتقييم تردي الأراضي، وبشأن منهجيات تقييم تردي الأراضي. وأعد تقرير بشأن نهج وضع وتطوير إطار منهجي لتقييم تردي الأراضي. وتعدّ جامعة إيسكس (Essex) تقريراً لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة بشأن مؤشرات الاختبار الميداني للتنوع البيولوجي في الأراضي الجافة، سيكمل التقرير الذي أعد بشأن الموضوع ذاته في شكل مشروع. كما أعدت البلدان النموذجية الثلاثة (وهي الأرجنتين والسنغال والصين) تقاريرها الخاصة بتقييم منجزاتها بشأن حالة تردي الأراضي لديها. وفضلاً عن ذلك، أعدت جنوب أفريقيا تقريراً مماثلاً اعتماداً على مواردها الخاصة.

٣٦- وقد أجريت دراسة عالمية لتقييم إمكانات منهجيات الاستشعار من بعد في دراسات تقييم تردي الأراضي. وخضع هذا التقرير لاستعراض من قبل الأنداد وهو متوفر على موقع مشروع تردي الأراضي الجافة على الشبكة العالمية. ونُظِمّت استشارات ومؤتمر بواسطة البريد الإلكتروني بهدف توفير معلومات مرجعية لاجتماع في جمع بين البلدان الرائدة وعدد من الخبراء الدوليين للموافقة على نهج يستند إلى تقييم تردي الأراضي الجافة يختبر في كل بلد.

٣٧- وركزت التقارير الفنية على عرض عام لمصادر البيانات ومنهجيات عمليات تقييم تردي الأراضي ووضع إطار عملي لتوضيح التعقد، والصلات وتشابك العلاقات بين الجوانب الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية والطبيعية - الأحيائية في عملية تردي الأراضي. وركز المؤتمر الذي عُقد بواسطة البريد الإلكتروني والتقرير التمهيدي على المؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية والطبيعية - الأحيائية لتردي الأراضي. وإضافة إلى ذلك،

أعدت جامعة أمستردام وثائق مرجعية عن ربط البيانات الاقتصادية - الاجتماعية والطبيعية - الأحيائية واستخدام التقنيات الإحصائية بهدف الربط بين القوى المحركة والآثار الممكنة لتردي الأراضي. وصدرت استنتاجات المؤتمر المعقود بالبريد الإلكتروني والوثيقة المرجعية بوصفها التقرير العالمي لموارد التربة رقم ١٠٠ الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، وهو متاح على موقع الفاو على الشبكة العالمية.

٣٨- ويهدف تقييم الدراسات التمهيديّة التي أجريت، وبغية التوصل إلى استراتيجية شاملة لمعالجة عمليات تقييم تردي الأراضي، لا سيما في البلدان الرائدة، نُظمت حلقة عمل فنية في روما، بإيطاليا. وحضر حلقة العمل هذه أكثر من ٤٠ مشاركاً، من بينهم ممثلو ثمانية بلدان أطراف فضلاً عن ممثلين من مؤسسات البحوث ومراكز الامتياز؛ والمنظمات الدولية؛ والاتحادات مثل مؤسسة الدراسة العالمية لنهوج وتكنولوجيات حفظ الموارد، ومشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية. ويرد جدول الأعمال وقائمة المشاركين ونتائج وتوصيات فريق العمل على العنوان التالي: <ftp://ftp.fao.org/agl/agll/ada/reporttechnmeet.doc>. واقترحت مبادئ توجيهية منهجية لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة مؤلفة من سبع خطوات وسيتم تناولها في الفرع التالي. وفي إطار متابعة الاجتماع الفني، حددت فرقة العمل المشتركة بين الفاو ومشروع تقييم تردي الأراضي الجافة مهاماً لكل دراسة تجريبية سيجري الاضطلاع بها وأنشأت فرقة عمل محددة لكل بلد.

وضع مبادئ توجيهية لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة

٣٩- استناداً إلى نتائج الدراسات المواضيعية وإلى المؤتمر المعقود بواسطة البريد الإلكتروني وحلقات العمل الفنية التابعة لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة، وضعت مبادئ توجيهية تهدف إلى إعداد الدراسات التجريبية الوطنية. وتشدد تلك المبادئ التوجيهية على وجوب تقييم تردي التربة ومعالجته بصفة شاملة وعلى نحو متعدد التخصصات بغية الربط بين القوى المحركة والأسباب/الضغوط، وحالة تردي التربة وأثرها في السكان والبيئة.

٤٠- وهناك أساليب وأدوات مختلفة لتقييم تردي الأراضي، مع ما يتسم كل منها من نقاط القوة ونقاط الضعف غير أنها متكاملة على نحو واضح. وتبعاً لذلك، ينبغي للجمع بين هذه الأدوات أن يرتبط بنهج وضع النماذج الكمية لفائدة الاقتصاديين وصانعي القرار. وينبغي للروابط المنشأة أن تدرج العوامل الطبيعية - الأحيائية والاقتصادية - الاجتماعية في نماذج يمكن أن تعزز عملية صنع القرارات بفعالية.

٤١- ويتألف نهج تقييم تردي الأراضي الجافة من سبع خطوات متتالية:

١- إعداد الدراسات الأولية؛

٢- إنشاء فرقة عمل وطنية تابعة لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة؛

- ٣- تقييم المنجزات والتحليل الأولي؛
- ٤- وضع استراتيجية لتقسيم الطبقات وأخذ العينات؛
- ٥- دراسة استقصائية ميدانية وعمليات تقييم محلية؛
- ٦- تطوير أداة لدعم اتخاذ القرارات في إطار مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة؛
- ٧- تطوير أداة رصد لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة.

وتعالج كل خطوة من هذه الخطوات بالتفصيل في مشروع المبادئ التوجيهية وتستخدم الإطار الخاص بالقوى المحركة والضغوط والدولة والآثار والاستجابات، والرساميل الخمسة المعرفة في النهج الخاص بسبل المعيشة (رأس المال الطبيعي، رأس المال الاجتماعي، رأس المال البشري، رأس المال المالي، ورأس مال الهياكل الأساسية) ونهج النظم الإيكولوجية إزاء السلع والخدمات.

القضايا الاقتصادية والاجتماعية في تقييم تردي الأراضي

٤٢- أعد إطار مرجعي لإجراء دراسة للقضايا الاقتصادية- الاجتماعية (الأسباب والنتائج) التي ينطوي عليها تردي الأراضي؛ وسيتولى إجراء الدراسة معهد الموارد العالمي مستخدماً نهجاً يقيم السلع والخدمات بحسب النظام الإيكولوجي المتأثر بتردي الأراضي. وفي الوقت نفسه ستشكل الدراسة جزءاً من دراسة الحالة الإفرادية للأرجنتين. كما استكشفت جوانب اقتصادية - اجتماعية، لا سيما الروابط بين العوامل الطبيعية - الأحيائية والاقتصادية - الاجتماعية وآثارها، بالتعاون مع جامعة أمستردام.

الدراسات الخاصة لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة

٤٣- يجرى إعداد دراسة لاستغلال قواعد البيانات العالمية التي تتضمن معلومات عن إجهاد تردي الأراضي، وأسبابه ونتائجه، وستحلل هذه المعلومات إلى جانب المعلومات المستقاة من منتجات مماثلة أخرى مثل المعلومات بشأن التربة، والمناخ، والغطاء الأرضي ونظم الاستغلال الزراعي. وأجريت دراسات خاصة أخرى في عدد من البلدان لاستقصاء أسباب ونتائج مشاكل الملوحة كسبب محدد لتردي الأراضي.

موقع مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة على الشبكة العالمية ومنصة معلوماته

٤٤- أعد إطار منهجي وتقدير لتكاليف إقامة موقع لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة على الشبكة العالمية ومنصة معلوماته وحددت الإسهامات اللازمة. كما أعدت قائمة بالكلمات الدليلية والفئات لإدخالها في الموقع على الشبكة. وجمعت وفهرست أكثر من ٧٠٠ وثيقة لتدرج على الموقع. ونفذت هندسة منصة المعلومات مما يمكن من تحديث

الوثائق والبحث عنها. ويمكن إقامة مؤتمرات بواسطة البريد الإلكتروني وإنشاء منصات وطنية وتشغيلها داخل الموقع المركزي. ووسّع موقع المشروع المؤقت بأدوات كثيرة ووثائق مرجعية، وبناتج المؤتمرات المعقودة بالبريد الإلكتروني واستنتاجات حلقة العمل الفنية المعنية بالمشروع، التي ستنتقل إلى منصة المعلومات الرسمية للمشروع.

إشاعة الوعي بمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة

٤٥ - نوقش كتيب يتعلق بمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة يركز على خلفية المشروع وأهدافه والنتائج المتوقعة منه ووزع خلال مختلف الاجتماعات الدولية.

٤٦ - كما عُرض المشروع ونوقش مع مشاركين في عدد من مؤتمرات اتفاقية مكافحة التصحر ومرفق البيئة العالمية وغيرها من الاجتماعات المعنية بتردي الأراضي. كما شارك المشروع بنشاط في اجتماع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بمؤشرات تعرية التربة وتنوعها البيولوجي.

جيم - مشاركة البلدان في مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة

الدراسات الوطنية النموذجية

٤٧ - أعدت البلدان الرائدة المشاركة (وهي الأرجنتين والسنغال والصين) وثائق مرجعية وطنية بشأن تقييم تردي الأراضي الجافة. ويمكن ذلك من التعرف على المناطق ذات الأولوية للدراسات النموذجية، والإمكانات والعوائق المحددة لتقييم تردي الأراضي وإعادة تأهيلها في كل بلد. ويجرى في كل بلد اختبار جزئي أو كامل لنهج الخطوات السبع المتفق عليه في حلقة العمل الفنية لمشروع تقييم تردي الأراضي الجافة. وجرى التعرف على المسؤوليات والمعاهد والوزارات المتعاونة.

دعوة إلى البلدان للمشاركة في مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة

٤٨ - بوسع البلدان التي ترغب في المشاركة في مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة أن تسجل اسمها لدى أمانة المشروع (عنوان البريد الإلكتروني: LADA-Secretariat@fao.org)، وأن تعين جهة وصل وطنية وتنشئ شبكة تعاون وطنية. وستدعى البلدان المشاركة إلى الانضمام إلى حلقات العمل الإقليمية وإلى المشاورات الإلكترونية الدولية بشأن تطوير أساليب مشتركة والاضطلاع بناءً على ذلك بعمليات تقييم وطني.

٤٩ - وخلال المرحلة التحضيرية، ستقوم البلدان والمنظمات التي ترغب في تنفيذ دراسات نموذجية باختبار المنهجية في مجال أو مجالات مختارة وتعد تقارير عن استنتاجاتها تقدم خلال حلقات العمل الدولية. وستعد بلدان أخرى مشاركتها في مرحلة التنفيذ الكامل للمشروع بالتأسيس على خبرتها وجمع المعلومات المتاحة لدى الوزارات وغيرها من المؤسسات المعنية وبناء قدراتها الوطنية لذلك الغرض.

٥٠ - وستزود منظمة الأغذية والزراعة جهات الوصل الوطنية بالمواد والبيانات المرجعية، والوصلات بنظم المعلومات الجغرافية الدولية التابعة لها وغيرها من قواعد البيانات والمبادئ التوجيهية والخدمات الاستشارية لبناء القدرات فضلاً عن التدريب والمعدات والمواد المتخصصة.

٥١ - ويمكن للمؤسسات المهتمة الأخرى السعي للمشاركة في شبكات مشروع تقييم تردي الأراضي الجافة عن طريق موقعه على الشبكة العالمية على العنوان التالي <http://www.fao.org/ag/agl/agll/lada/default.stm> أو بالاتصال بأمانة المشروع.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٢ - من شأن مقررات مؤتمر الأطراف في دورته السادسة أن تعزز إسهام مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية وذلك بدعم التقدم المحرز في المشروع والترحيب به على النحو الذي تم الإبلاغ عنه؛ إذ يطلب إلى لجنة العلم والتكنولوجيا مواصلة تحديد فرص التعاون مع المشروع في الإسهام في تلبية احتياجات الاتفاقية للتقييم؛ ويطلب إعداد تقارير عن حالة التقدم المحرز في التقييم خلال دورات لجنة العلم والتكنولوجيا أو مؤتمر الأطراف حسب الاقتضاء؛ وتُحثُّ الأطراف من البلدان المتقدمة النمو على تقديم المساعدة للبلدان الأطراف النامية المتأثرة بغية تيسير مشاركة خبرائها في أعمال مشروع تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية.

٥٣ - والهدف من التقييمين هو توفير الأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة في إدارة النظم الإيكولوجية لفائدة رفاهية الإنسان. ويشكل بناء القدرات عنصراً أساسياً كما تبين ذلك المبادرتان. ومن الأهمية بمكان بالنسبة إلى البلدان الأطراف أن تشارك قدر الإمكان في هذين المشروعين. وقد يرغب مؤتمر الأطراف في زيادة التشديد على ضرورة مشاركة الأطراف مشاركة أوثق في هاتين المبادرتين، وتقديم الدعم الملائم والسعي، عند الاقتضاء، لاستغلال الأدوات المنهجية الجديدة المزمع تطويرها والاستفادة منها، واختبار كفاءتها على مستوى فرادى البلدان.

٥٤ - وقد دعيت البلدان الأطراف للمشاركة بنشاط في هذين المشروعين بصورة فردية أو من خلال المبادرات دون الإقليمية والعبارة للحدود، حسب الاقتضاء. وقد يرغب مؤتمر الأطراف في تشجيع الأطراف على قبول هذا العرض، وأن يطلب إليها دعم هاتين المبادرتين إلى أقصى حد ممكن لكي تحققا أهدافهما.

٥٥ - وسجلت المبادرتان إنجازات في المناطق النموذجية، التي أنجز فيها العمل. ومن شأن البيانات والمعلومات التي تم توفيرها أن تساعد البلدان على الشروع في عملية بناء قدراتها الوطنية لتقييم وإدارة المعلومات، باستخدام الأدوات الجديدة التي يجري تطويرها. وقد يرغب مؤتمر الأطراف في هذا الصدد في تشجيع المشروعين على تعزيز تبادل المعلومات المتاحة ذات الصلة.